



عبدالكريم الخيس

اشواق
الأمن

العقل السليم..!!

× توقفت طويلاً أمام العبارة التي تقول: "العقل السليم في الجسم" وهي عبارة يرددها البعض لتشجيع الناشئة على الانتساب للأنشطة الرياضية.. وقد سمعت من بعض المفكرين ان العبارة تحتاج إلى تعديل لتصبح العقل السليم في القلب السليم، وليس في الجسم السليم.. والمراد بالقلب هنا "الضمير".

× وما يشجع على ذلك التعديل ما نشهده أمامنا من الحالات الصحية المتردية لعدد من أعظم المفكرين في التاريخ، بينما نجد أكثر المجانين والمتهورين من الأوصياء.. ولو صح ان العقل السليم في الجسم السليم لقلنا ان السفاح "شارون" أعلتنا جميعاً..

× فأي "عقل" هذا الذي يسفك الدماء، ويكسر العظام ويهدم المنازل ويجتاح المدن دون أن يرف له جفن.. ولو كان له قلب سليم وضمير حي لزرجه عن ذلك وهداه إلى سواء السبيل، أما العقل السليم في الجسم غير السليم فنجد عند الشيخ "أحمد ياسين" المعاق الذي أيقن ان الحق هو الذي سينتصر في النهاية مهما كانت التضحيات.

× فما الذي حدث؟؟ عاد "شارون" بعقله المخرب وجسده السليم إلى النتيجة التي اهتدى إليها "أحمد ياسين" صاحب العقل السليم والجسم السقيم، والسبب ان الأول كان يحمل ضميراً ميتاً والثاني يحمل ضميراً حياً.

× ولست هنا في معرض التقليل من أهمية الرياضة والصحة للإنسان ولكن أتمنى لشبابنا ان يجمعوا بين العقل السليم، والجسم القوي، والضمير الحي.

alkmisy@hotmail.com

ص . ب . (٤٨٤١)



وظيفة المديرية

■، سنظل نترقب باهتمام المشروع الرائد لتنمية الـ (١٢) مديرية، التي تحدث عنها الأخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي الأستاذ أحمد صوفان في الورشة الوطنية للتخطيط والتنمية المحلية التي انعقدت في الـ ٢١ من شهر يونيو الماضي..

■ وسبق أن تحدثت في هذا العمود قبل فترة حول تفعيل خطط التنمية على مستوى المديرية والإستراتيجية من مزايا وخصائص كل محافظة أو مديرية وتكثيف الجهود في إطار ذلك التقدير، وجني ثماره، وكما تفعل الكثير من دول العالم التي تركز على نشاط معين في مدينة أو محافظة محددة حتى يكون لكل مدينة نشاط يميزها عن غيرها

■ فمثلاً نيويورك عرفت بمدينة المال والأعمال و تجارة البنود، (وواشنطن دبي) عرفت بالعاصمة السياسية، ومراكز الأبحاث السياسية، وولاية مينشجين معروفة بصناعة السيارات، ومدينة إيفجاس مشهورة بالتوندي ومراكز الزهراء، وولاية فلوريدا بالمعاهد والفنادق البحرية وأنفاق سفن الفضاء، وفي هوليوود صناعة السينما، وفي ولايات كاليفورنيا وسنت لويس وأرجون مزارع الفواكه والقمح والخضروات..

■ وبالمثل هناك تخصص وظيفي للمدن والمحافظات الأوربية، وبدأ هذا التقليد ملموساً في الكثير من الدول العربية..

■ وفي بلادنا هناك تنوع وتفرّد بالمناخ والتضاريس وطبيعة النشاط ما بين محافظة وأخرى يمكن ان تستفيد التنمية من هذا التنوع المتعدد المظاهر..

■ وكما قال الأخ رئيس الوزراء الأستاذ عبدالقادر باجمال: "ينبغي ان نوظف كافة برامج التنمية الموجهة إلى المديرية لتعزيز وتطوير الدور الوظيفي لكل مديرية، وان نستفيد من تجارب بعض المديرية في هذا الجانب، وكذا خلق التنافس المطلوب بين جميع المحافظات لإبراز الدور الوظيفي للمديرية.."

■ هذه الأفكار الجميلة بحاجة إلى جهود وخطوات عملية ومنظمة، ومن الآن، حتى لا تتعقد برامج التنمية..

محمد العريفي

ALariky @ Maktoob. Com



مواد غذائية فاسدة

الأغذية الفاسدة.. معركة لم تنته

حملات تفتيش دورية وأكثر من جهة مختصة

ويستنكر الدكتور الأصبحي رفض المنشآت الصناعية والمحلات التجارية عملية إتلاف المواد المنتهية أو المخالفة لشروط المواصفات والمقاييس خاصة بعد إجراء كافة التحاليل المخبرية التي أقرت وفقها عملية الإتلاف.

قوانين ولوائح

عملية الإتلاف تستند إلى وجود قوانين ولوائح تحدد كيفية إتلاف المواد المنتهية، المخالفة لشروط المواصفات والمقاييس.. كما ان هذه القوانين واللوائح تلزم التجار بالقيام بإتلاف المواد الفاسدة غير الصالحة للاستخدام الآدمي، بموجب أوامر النيابة والإحكام القضائية المحالة من قبل النيابة.

المهندس البشبة -نائب مدير المواصفات والمقاييس بين أيضاً أن الهيئة العامة للمواصفات قامت بإعداد لوائح وأنظمة لتسجيل المنتجات وخاصة الغذائية سواء المستوردة أو المنتجة محلياً بحيث لا يتم السماح ببيع أو عرض أو تداول أو تسويق أي منتج مالم يكن مسجلاً لدى الهيئة ومعتمداً من قبلها وأن يكون مطابقاً للمواصفات القياسية المعتمدة.

وقال البشبة: إنه سيتم تطبيق هذه الأنظمة خلال العام الحالي، وإن كل نظام له أسبابه ودوافعه ومبرراته القانونية والفنية.. ولهذا فإن هذا الإجراء سيساهم بشكل كبير في حماية المنتجات الغذائية من التقليد التجاري والمغش التجاري، ومحاربة المنتجات التي تدخل البلاد بطرق غير صحيحة أو مهربة.

دور توعوي

بقي أن نقول إن جهات أخرى غير حكومية تقوم أيضاً بمهمة الرقابة على الأغذية، التي تتابع في الأسواق التجارية أو تلك المعروضة على قارعة الطريق تحت أشعة الشمس المحرقة ومنها جمعية حماية المستهلك التي يعتبر دورها الأساسي، دور توعوي، لأنها تتواصل مع الجهات المختصة في هذا الشأن وتجرى التحاليل على المواد الغذائية ذلك ما أكده الأخ/ فضل مقبل منصور- نائب رئيس الجمعية قائلاً: إن الجمعية تقوم بإجراء الكثير من الفحوصات والتحليلات المخبرية لكثير من السلع والمشروبات.. والتي أظهرت أغلب نتائجها بأنها غير مطابقة للمواصفات والمقاييس والقيام بإتلافها.

وقال: إن الجمعية تتلقى البلاغات من المواطنين، وتتعامل معها بصورة جديدة، من خلال التأكد من الشكوى، وإجراء الفحوصات المخبرية في المختبرات العامة.



تحليل مخبرية

تحديد السلع الفاسدة من السليمة يتم بناء على الفحوصات والتحليلات المخبرية للمواد والسلع التي يتم مصادرتها من الأسواق والمحلات التجارية والمنشآت الصناعية من قبل مكتب صحة البيئة وموظفيه الذين يتواجدون في الأسواق والمحلات التجارية ويقومون بالزيارات الميدانية شبه اليومية لها.

أوضح ذلك الدكتور/ محمد الأصبحي وقال إنه يتم أخذ عينات للمواد والسلع المبلغ عنها إلى المختبر لتحليلها في غضون ساعات معدودة، وبالتالي تتحدد صلاحية المادة من عدمها نتيجة التحاليل المخبرية للعينات المأخوذة من الأسواق والمحلات التجارية والمنشآت الصناعية.

حالة اكتشاف أي مواد غير صالحة للاستخدام الآدمي يقول: يتم تطبيق الإجراءات القانونية سواء أكانت الحالة مستوردة أو منتجة محلياً وتلك الإجراءات منها إعادة تصدير المستوردة إلى خارج البلاد، أو إتلاف الكمية المعيبة إذا لم يكن هناك ضرر صحي وبيئي قد ينجم عن عملية الإتلاف.

مصادرة المواد الغذائية الفاسدة، والمخالفة لشروط المواصفات والمقاييس والتي يصل حجمها إلى ١٠٠ طن بحسب إحصائيات صحة البيئة بأمانة العاصمة كانت كما قال الدكتور الأصبحي محصلة الأعمال الرقابة والتفتيش التي تمت من خلال الزيارات الميدانية إلى المنشآت الصناعية والأسواق التجارية التي يتم التبليغ عنها، بامتلاكها مواداً غذائية منتهية مخالفة لشروط المواصفات والمقاييس وضبط

عام الهيئة بقوله: «تقوم الهيئة عبر مكاتبها في المنافذ الجمركية بالرقابة والتفتيش على السلع والمواد المستوردة، وعدم السماح بدخولها إلى البلاد تخضع لإجراءات الفحص والمعاينة، والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة».

المهندس البشبة، يواصل الحديث لمزيد من التوضيح فيضيف: «تقوم الهيئة بتنفيذ برنامج نزول ميداني بين الفينة والأخرى إلى المنشآت الصناعية بهدف إخضاعها للرقابة والتفتيش، وأخذ العينات، وإجراء الفحص عليها، والتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة، قبل إنزالها إلى الأسواق».

إجراءات قانونية

وعن الدور الذي تقوم به الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس في

عام الهيئة بقوله: «تقوم الهيئة عبر مكاتبها في المنافذ الجمركية بالرقابة والتفتيش على السلع والمواد المستوردة، وعدم السماح بدخولها إلى البلاد تخضع لإجراءات الفحص والمعاينة، والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة».

المهندس البشبة، يواصل الحديث للمزيد من التوضيح فيضيف: «تقوم الهيئة بتنفيذ برنامج نزول ميداني بين الفينة والأخرى إلى المنشآت الصناعية بهدف إخضاعها للرقابة والتفتيش، وأخذ العينات، وإجراء الفحص عليها، والتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة، قبل إنزالها إلى الأسواق».

وعن الدور الذي تقوم به الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس في

عام الهيئة بقوله: «تقوم الهيئة عبر مكاتبها في المنافذ الجمركية بالرقابة والتفتيش على السلع والمواد المستوردة، وعدم السماح بدخولها إلى البلاد تخضع لإجراءات الفحص والمعاينة، والتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة».

فرق ميدانية

في حين بين المهندس/ عايض الشميري- مدير عام مكتب الأشغال العامة والتخطيط الحضري بأمانة العاصمة، كيفية التخلص منها بدءاً من النزول الميداني شبه اليومي، للفرق المشكلة أساساً لهذا الغرض، لتقوم بضبط المواد الغذائية المنتهية، والتي تتابع في الأسواق التجارية، وأخذها إلى مكتب الأشغال العامة، لتقرير ما إذا كانت غير صالحة للاستخدام الآدمي للقيام بعملية الإتلاف.

وأما الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس التي تعتبر السؤولة الأولى عن تحديد سلامة المواد الغذائية من عدمها. فقد تحدث المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

المهندس/ أحمد البشبة- نائب مدير

■ الرقابة مطلوبة لحماية المستهلك